IUGJEPS
Vol 30, No 2, 2022, pp1101- 1124

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (3-3-2021)، تاريخ قبول النشر (4-4-2021)

ملامح منهج ابن عمار في التعليل من خلال كتابه "علل الأحاديث في صحيح مسلم"

اسم الباحث: د. معتصم عودة الجماعات * 1

1 اسم الجامعة والبلد: الجامعة الأردنية/ أصول الدين/ الحديث النبوي/

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: Mutasim.1985@yahoo.com

https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.2/2022/35

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التعريف بكتاب الحافظ ابن عَمّار الشهيد، ويُعد هذا الكتاب من أهم الكتب النقدية كونه متعلقًا بـ: صحيح الإمام مسلم، ومن أوائل الكتب النقدية التي انتقدت أحاديث في صحيح الإمام مسلم في عصر الرواية، فقد أعل الحافظ ابن عمّار في كتابه ستة وثلاثين حديثًا.

وقد بينت الدراسةُ مسالك ابن عَمّار في كتابه في إعلال تلك الأحاديث، وحددت أنواع العلل التي أوردها، وفسرت طريقته في التعليل، وجمعت مقولاته النقدية، وأبرزت القرائن التي استخدمها في التعليل والترجيح.

ملامح، منهج، ابن عمار، تعليل

The features of the curriculum of Ibn Ammar in the explanation during writing "Expiain the Hadiths in Sahih Muslm".

ABSTRACT:

This study deals with introducing the book of Al-Hafiz Ibn Ammar al-Shahid, and this book is considered one of the most important critical books as it is related to: Sahih al-Imam Muslim, and one of the first critical books that criticized hadiths in the Sahih of Imam Muslim in the era of the narration..

The study showed the paths of Ibn Ammar in his book On Ialal those hadiths, and identified the types of causes that he mentioned, explained his method of reasoning, straightened his critical arguments, and **highlighted the clues that he used in reasoning and weighting.**

features / Curriculum/ Ibn Ammar/ explanation

المقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا يوافي نِعمه ويكافىء مزيده، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، خير خلق الله وخاتم رسله أجمعين، وعلى آله وصحبه الذين ساروا على هديه واقتفوا منهجه القويم، ومن تبعهم بإحسان وتأسى بهم في حفظ الهدي النبوي الكريم.

أما بعد:

فإن أمة الإسلام لم تظهر شمسها، ولم تتصدر على الأمم – فيما مضى – لقوة مادية محضة، وإنما تصدرت بما أوتيت من منهج رباني عظيم أيقظ بصيرتها، ورفع من عزيمتها، حتى تصدرت على مكامن العلم، وتربعت عليه.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الصدارة: ضبط منافذ العلم، وتحري المنقول عن رسولها الأكرم، وهذه الدعوة إلى التحري والتثبت جاءت صريحة في القران الكريم، وفي سنة النبي – صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا [1]، وقوله سبحانه: يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ [2]، وقال النبي – صلى الله عليه وسلم –:"كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"[3]، فهذه النصوص الكريمة بثتْ روح النقد، والتثبت عند العلماء قديمًا وحديثًا، فبدأت بواكير النقد، والبحث من عهد الصحابة الكرام – رضي الله عنهم – حتى يومنا هذا، وظهرت علوم تنهض بهذه المهمة الربانية، منها: علم علل الأحاديث، والذي يُعد من أعسر علوم السنة وأدقها، قال ابن حجر – رحمه الله –:" وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهمًا ثاقبًا، وحفظًا واسعًا، ومعرفَة تامّة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون؛ ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل هذا الشأن"[4]

وكان من جملة هؤلاء النقاد الذين كانت لهم كلمة في هذا العِلم الحافظ أبو الفضل محمد بن أبي الحسين الهروي المعروف بابن عمار الشهيد، فقد ألف كتابًا نقد فيها جملة من الأحاديث في صحيح الإمام مسلم، فكان لابد من الوقوف على هذا الكتاب تحليلًا ونقدًا؛ لإبراز نموذج نقدي منضبط من نقاد عصر الرواية.

- **أهمية الدراسة**

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال الأمور الآتية

- يعتبر كتاب ابن عمار من أوائل الكتب النقدية التي وصلتنا من نقاد عصر الرواية بشكل كامل، واشتمل الكتاب على مادة نقدية دقيقة بحاجة إلى دراسة والاستفادة منها.
- تظهر قيمة الكتاب لكونه متعلقاً بصحيح الإمام مسلم والذي يعتبر في المرتبة الثانية في كتب الرواية بعد صحيح الإمام البخاري،
- أن الأحاديث التي انتقدها ابن عمار لم يسبقه أحد إليها، ولم يتناولها أحد بعده.
- **مشكلة الدراسة**

تقوم مشكلة الدراسة على الأسئلة الآتية

1) ما هي طريقة ابن عمار في سرده للأسانيد والمتون التي نقدها في صحيح مسلم؟

(1) سورة الإسراء:(36).

(2) سورة الحجرات(6).

(3) مسلم، الصحيح المسند،،مقدمة صحيحه، باب النهي عَنْ الحديث بكل ما سمع،(8/1/)، حديث رقم (5).

(4) ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر،،(ص:92).

2) ما هي مصادر ابن عمار في كتابه؟
3) ما العلل التي ذكرها ابن عمار في كتابه؟
4) ما دور القرائن الحديثية في حكم ابن عمار على الأحاديث؟
5) هل اختلفت مقولات ابن عمار النقدية عن غيره من العلماء

- **أهداف الدراسة**

1) بيان طريقة ابن عمار في تعامله مع الأسانيد والمتون في كتابه.
2) ذكر مصادر ابن عمار في كتابه، وبيانها.
3) الوقوف على أنواع العلل التي ذكرها ابن عمار في كتابه.
4) معرفة القرائن الحديثية التي ذكرها ابن عمار في كتابه، ودورها في الحكم على الحديث.
5) الوقوف على مقولات ابن عمار النقدية على الأحاديث ومدى توافقها مع غيره من النقاد.

- **الدراسات السابقة:**

بحدود بحثي لم أجد من تناول كتاب ابن عمار الشهيد بالدراسة والتحليل، وهذا ما دفعني إلى كتابة هذا البحث.

- **منهج البحث:**

يسلك الباحث في هذه الدراسة المناهج الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك بقراءة الكتاب بشكل كامل وتام، والوقوف على منهج ابن عمار، وبيان العلل و القرائن والمقولات النقدية التي ذكرها في كتابه.
2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل منهج ابن عمار والخروج بالنتائج المتعلقة بمنهجه.

- **هيكلة الدراسة**

جاء اجتهاد الباحث في خطة الدراسة على النحو الآتي:

المقدمة
المبحث الأول: ترجمة الحافظ ابن عمّار، والتعريف بكتابه "علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم"
المطلب الأول:ترجمة ابن عمّار الشهيد
أولاً: أولاً: اسْمُه، وكُنيته، وشُهْرته، ونَسَبُه، ونِسْبَتُه.
ثانياً مولده، وثناء العلماء عليه.
ثالثاً: مؤلفاته و وفاته:
المطلب الثاني: التعريف بكتاب ابن عمّار الشهيد
أولاً: اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، وموضوعه، وشرطه.
ثانياً: عدد أحاديث الكتاب، وترتيبه:
ثالثاً: طبعات الكتاب
المبحث الثاني: منهج ابن عمار في الكتاب، ومصادره فيه.
المطلب الأول: طريقته في عرض الأسانيد، والمتون.
أولًا: طريقته في عرض الأسانيد.
ثانيًا: طريقته في ذكر المتون.
المطلب الثاني: مصادره في الكتاب.

أولًا: مصادره في الجرح والتعليل.
ثانيًا: مصادره في التعليل.
المطلب الثالث: منهجه في التعليل.
المطلب الرابع: المقولات النقدية والقرائن التي استخدمها ابن عمّار في كتابه.
أولاً: المقولات النقدية التي استخدمها ابن عمّار
ثانيًا: المقولات النقدية التي أطلقها على المتون
المطلب الخامس: القرائن الحديثية المستخدمة في الكتاب
أولًا: قرائن التعليل:
ثانيًا: قرائن الترجيح.
الخاتمة وفيها أبرز النتائج.
قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول:
التعريف بالحافظ ابن عمار، وكتابه علل الحديث.
المطلب الأول: ترجمة ابن عمار.

- **أولاً: اسْمُه، وكُنيته، وشُهْرته، ونَسَبُه، ونِسْبَتُه.**
- **اسمه:**

هو مُحَمد بن – أبي الحُسين[1] – أحَمد بن مُحَمد بن عَمّار بن مُحَمد بن حَازم بن مُعلى ابن الجَارُود الهَرَوي[2].

أما كنيته: فهو أبو الفَضل [3]، وشهرته ابن عَمّار الشَّهيد، وسيأتي الكلام على هذه التسمية عند ذكر وفاته.

واشتهر أيضاً بابن أبي سعد[4]، وذلك نسبة إلى جده، يَحْيى بن أبي نَصر أبو سَعد الهَرَوي (287هـ)، ويُعتبر جده من كبار مُحدِّثي هَرَاه [5].

- **نسبه:**

يُنسب ابن عمار – رحمه الله – إلى الجَارُود – بفتح الجيم وضم الراء– وهو أحد أجداده[6]، وهذه النسبة مشهورة ينسب إليها كثير من الأئمة منهم: أبو بكر بن محمد بن الجارود[7]، و أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن الجارود[8]، وغيرهم.

- **نسبته:**

يُنسب ابن عمار إلى مدينة هَرَاه – بالفتح – وهي مدينة عظيمة مشهورة من أُمّات مدن خُرَاسان، فتحت في عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – على يد الأحنف بن قيس[9].

---

(1) ذكر الخطيب البغدادي أنه حصل خلاف في اسم أبيه، فقال: وقيل: إن اسم أبيه الحسن، والله أعلم،"، ولم أجد من أشار إلى هذا الخلاف غير الخطيب، وجميع من ترجم له ذكره باسم الحسين، الخطيب، تاريخ بغداد، (3/ 25/ 643).

(2)الذهبي، تذكرة الحفاظ، (3/ 37)

(3) وهذه الكنية متفق عليها، عند كل من ترجم له، ومشهورة عنه، من غير خلاف.

(4) الخطيب، تاريخ بغداد، ابن كثير، البداية والنهاية، (15/ 46)

(5) سيأتي الكلام عنه عند ذكر شيوخ ابن عمّار في المطلب الثالث..

(6) السمعاني، الانساب، (3/ 165).

(7) هو الإمام الحافظ أبو بكر، محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي النيسابوري، وهو رفيق الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح، توفي سنة (296هـ)، الذهبي،سير أعلام النبلاء (543/13).

(8) هو الحافظ الثقة محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود الهروي، وهو يتفق مع ابن عمار في الاسم والكنية والنسب، توفي (413هـ)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (17/ 386).

(9) ذكر ابن كثير أن هراه فتحت في عصر أمير المؤمنين – عمر بن الخطاب –، وهذا هو الصواب، وهي من ضمن فتوحات خرسان التي أشار بها الأحنف بن قيس، وذكر المنجم في آكام المرجان أنها فتحت في عصر عثمان بن عفان – رضي الله عنه –، وهذا خطأ والصواب الأول، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، (10/ 165)، والأحنف هو: الأحنف بن معاوية بن حصين بن حفص بن عبادة بن النزال، وهو: مخضرم ثقة وكان يُضرب به المثل في الحلم، حصل خلاف في وفاته: ما بين 67_ إلى سنة 72هـ، انظر ترجمته: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود، ط: الأولى، 1315هـ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، (1/ 332)

وهراه الأن مدينة أفغانية تقع غربي أفغانستان، قرب الحدود الإيرانية، مساحتها (143 كيلو متر مربع) [1].

ثانياً مولده، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

- **مولده.**

لم تذكر المصادر تاريخ مولد ابن عمار إلا أن الإمام الذهبي عندما تكلم عن وفاته أشار إلى ذلك بقوله:" ولعله لم يبلغ خمسين سنة – رحمه الله – ولهذا لم يشتهر حديثه"[2]، وقال:" وهو من أقران الطبراني، وابن عدي، وإنما كُتب هنا لقدم وفاته، فافهم ذلك، ولو أنني أخرته إلى عصر أقرانه، لساغ أيضا " [3]، فتقديرًا يكون ابن عمّار من أعيان 265هـ، فما بعد والله أعلم.

- **ثناء العلماء عليه:**

عدَّ العلماء ابن عمّار من أقران الطبراني وابن عدي في العلم[4]، وقد أثنى عليه العلماء:

قال الخطيب البغدادي(463هـ): "كان ثقةً حافظاً"[5].

ونقل ابن الجوزي(597هـ) قول الخطيب وارتضاه [6].

وقال الذهبي(748هـ): "إمام كبير، عارف بعلل الحديث"[7]، وقال:" الناقد المجود"[8].

وقال الصفدي (764هـ):" إمام عارف بعلل الحديث"[9].

وقال ابن كثير(774هـ):" كان من الثقات الأثبات الحفاظ المتقنين "[10]

قلت: وتتجلى إمامة ابن عمار، وشخصيته النقدية في كتابه العلل، وذلك من خلال منهجه النقدي الذي سار عليه، من تتبع للطرق، وتوظيف القرائن الحديثية في حكمه على الحديث، وتنوع مصادره، والمقارنة بين الروايات، والحكم على الرجال، و نقولات العلماء عنه،وسيأتي الكلام مفصلاً على ذلك في المبحث الثاني.

- **ثالثاً: مؤلفاته و وفاته:**

- **مؤلفاته.**

حفظت لنا المصادر أسماء كتابين لابن عمار – رحمه الله – وهما:

1) كتاب العلل: (علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم)[11]، وهو موضوع هذه الدراسة وسيأتي الكلام عليه في مبحث مستقل.

---

(1) محمود شاكر، أفغانستان، (ص: 81).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (540/14).

(3) المصدر السابق (14/ 539).

(4) المصدر السابق (14/ 539).

(5) الخطيب، تاريخ بغداد، (3/ 25).

(6) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، (13/ 290).

(7) الذهبي، تاريخ الإسلام، (7/ 329).

(8) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (538/14)

(9) الصفدي، الوافي بالوفيات، (2/ 28).

(10) ابن كثير، البداية والنهاية، (15/ 46).

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (14/ 540)، وسيأتي تحقيق اسم الكتاب لاحقاً

2) ألف كتاباً على رسم صحيح مسلم كما قال الذهبي:" وقد خرّج الحافظ أبو الفضل (صحيحاً) على رسم (صحيح مسلم)"[1]، ويفهم من قول الذهبي أنه عمل مستخرجاً على صحيح الإمام مسلم، ويمكن القول أيضاً أنه عمل كتاباً جميع فيه الأحاديث الصحيحة كما فعل الإمام مسلم.

ولا يعرف عن هذا الكتاب شيء في المطبوع والمخطوط على ما قمت به من بحث وسؤال.

وقد أخطأ الشيخ علي بن حسن الحلبي محقق كتاب "علل ابن عمار" حين جعل كتاب" الأربعين حديثاً" من مؤلفاته، ولعل سبب هذا الوهم أن صاحب كتاب الأربعين حديثاً يتفق مع ابن عمار في الاسم والكنية والنسب فهو: أبو الفضل مُحَمد بن أحمد الجَارُودي الحافظ (413هـ)[2].

ولقد ذكر هذا الكتاب أبو سعد السمعاني في كتابه" التحبير في المعجم الكبير"[3]، عند ترجمته لابي القاسم العلوي، وأبو القاسم قد سمع كتاب الأربعين من أبي الفضل الأزدي المركب الذي هو تلميذ أبي الفضل الهروي المتأخر صاحب الأربعين(413هـ)، وهو راوي الكتاب عنه، وبناء عليه لا تصح النسبة له.

- **وفاته:**

اتفقت المصادر على ذكر الحادثة التي توفي فيها ابن عمار – رحمه الله –، قال الذهبي:" وقال الحاكم: سمعت بُكير بن أحمد الحداد(بمكة يقول: كأني أنظر إلى الحافظ أبي الفضل محمد ابن أبي الحسين، وقد أخذته السيوف، وهو متعلق بيديه جميعاً بحلقتي الباب حتى سقط رأسه على عتبة الكعبة سنة ثلاث وعشرين، كذا قال، وإنما كان ذلك سنة سبع عشرة، وأرخه غير واحد، قتلته القرامطة، لعنهم الله".[4]

المطلب الثاني

التعريف بكتاب ابن عمّار الشهيد.

- **أولاً: اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، وموضوعه، وشرطه.**
- **اسم الكتاب.**

طُبع الكتاب باسم " علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج " وهذا في الطبعة الأولى للكتاب عام (1991م)، ومن ثمَّ طبع باسم " علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم" كما في الطبعة الثانية عام (2009م)، وفي الثالثة باسم " علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القُشيري" عام [5]

قلت: وعند الرجوع إلى مخطوطات الكتاب، نجد اسمه يتوافق مع الطبعة الأولى، وذلك حسب المخطوطة الأولى للكتاب، و يتوافق مع الطبعة الثانية، وذلك حسب المخطوطة الثانية للكتاب [6].

---

(1) المصدر السابق (14/ 540).

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (17/ 384).

(3) السمعاني، التحبير في المعجم الكبير، (1/ 226).

(4) الذهبي، تاريخ الاسلام، (7/ 329).

(5) سيأتي الكلام على الطبعات في المطلب الثالث من هذا المبحث.

(6) طبعات الكتاب قامت على مخطوطتين: الأولى: مصورة موجودة في مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، وهي التي اعتمدها محقق الكتاب الشيخ علي بن الحسن الحلبي في إخراج الكتاب للمرة الأولى، عام (1991م)، الثانية: مصورة موجودة في مكتبة جامعة الرياض.

- **نسبة الكتاب لابن عمّار.**

نسبة الكتاب لابن عمار ثابتة إليه بلا ريب، وسأبين ذلك من خلال ما يلي:

- **أ:** ما دون على طُرة مخطوطات الكتاب من اثبات نسبة الكتاب إليه، حيث كتب عليها:جزء فيه علل أحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج، تكلم عليها أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الش هيد....
- **ب:**نص العلماء على نسبة الكتاب إليه: أغلب من ترجم لابن عمار ذكر أن له جزءاً في علل صحيح الإمام مسلم.

ومن ذلك:

1- قال الامام الذهبي:" أبو الفضل الحافظ الإمام محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الجارودي الهروي الشهيد أحد علماء الحديث: رأيت له جزءًا فيه بضعة وثلاثون حديثًا تتبعها من صحيح مسلم وبين عللها[1]

2- قال الصفدي:" الحافظ أبو الفضل الهروي أمام كبير عارف بعلل الحديث له جزء فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بين عللها في حديث مسلم في صحته قتله القرامطة بمكة وهو متعلق بحلقتي الباب وقد خرّج صحيحًا على رسم مسلم"[2].

3- ما قاله ابن حجر عند سرده للكتب التي انتقدت الصحيحين:" ولأبي الفضل بن عمار تصنيفٌ لطيف في ذلك"[3].

- **نقولات العلماء عنه ومنها:**

نقل عدد من العلماء مقولات ابن عمار النقدية الموجودة في كتابه العلل، وصرحوا بنسبتها إليه،ومنهم:

البيهقي(458هـ) [4]، ورشيد العطار (662هـ) [5]، وعلاء الدين مغلطاي (762هـ) [6]،وابن رجب الحنبلي (795هـ)[7]،وابن حجر العسقلاني (851هـ)[8].

- **موضوع الكتاب، وشرطه:**

لم يذكر ابن عمار مقدمة لكتابه، ولم يفصح عن شرطه في الكتاب، وبدأ كتابه مباشرة بقوله: وجدت في كتاب مسلم الذي سماه كتاب الصحيح، والواضح من عنوان الكتاب، وصنيع ابن عمار، أن كتابه كتاب علل مختص بصحيح الإمام مسلم، يناقش فيه جملة من الأحاديث، ويُبين نقده لها، قال الذهبي:" ورأيت له جزءًا مفيدًا، فيه بضعة وثلاثون حديثًا من الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم" [9]، وقال ابن كثير:" له مناقشات على بضعة وثلاثين حديثًا من صحيح مسلم"[10].

---

(1) الذهبي، تذكرة الحفاظ (3/ 37).

(2) الصفدي، الوافي بالوفيات (2/ 28).

(3) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، (1/ 381).

(4) البيهقي، شعب الإيمان، (12/ 331/ رقم: 9473).

(5) رشيد العطار،غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، (ص:258_ 259).

(6) مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه،(1/ 98)، (1/ 348)،(1/ 671)،(1/ 941).

(7) ابن رجب، شرح علل الترمذي، (2/ 268)، وفي كتابه جامع العلوم والحكم،(2/ 284).

(8) ابن حجر، جزء لا تسبوا اصحابي، (ص: 1)، واتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (15/ 467/ رقم: 19707).

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (14/ 540).

(10) ابن كثير، البداية والنهاية، (15/ 46).

ثانياً: عدد أحاديث الكتاب، وترتيبه:

- **عدد الأحاديث.**

جاء في نهاية المخطوط:" آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ – رحمه الله – وفيه بضعة ستة وثلاثون موضعًا....."[1]، وهذا العدد محل اتفاق في جميع طبعات الكتاب، حيث تناول الكتاب ستة وثلاثين حديثًا في صحيح الإمام مسلم

- **ترتيب الكتاب:**

لم يسلك ابن عمار ترتيبًا واضحًا في كتابه، سواء كان ترتيبًا موضوعيًا أو على المسانيد، وإنما نجده سلك في سرد الأحاديث على ترتيب صحيح مسلم، كأنه ينظر في الكتاب، وينقد الروايات على الترتيب الرقمي عند مسلم، إلا في أربعة مواضع خالف فيها الترتيب وذلك على النحو الآتي: (110، 133، 223، 240، 243، 265، 275، 314، 316، 404، 432، 770) ثم ذكر الحديث **(538)**، وبعدها 898، 1326، 1656، 1969، ثم **(917)**، وبعدها: (1272، 1406، 1709، 1885، 1908، 2051، 2142، 2574، 2630، 2718، 2849، 2969، **2699**، **2399**).

قلت: ونجد في السياق السابق أن ابن عمار جرى في كتابه على ترتيب مسلم في الصحيح، وفي أربعة مواضع لم يراع ذلك، بحيث قدم وأخر من غير ترتيب.

- **ثالثاً: الطبعات:**

كما سبق ذكره أن الكتاب له ثلاث طبعات، وإلى وقت كتابه هذه السطور لم أستطع الوقوف إلا على طبعتين، وهي الطبعة الأولى بتحقيق الشيخ علي بن الحسن الحلبي– رحمه الله –، والثانية بتحقيق الشيخ خالد بن خليل القيسي، أما الثالثة والتي طبعت بتحقيق،محمد بن علي الأزهري، لم يتسن لي الوقوف عليها، والله المستعان [2]

- أما الطبعة الأولى: فقد صدرت عن دار الهجرة – في المملكة العربية السعودية – عام 1991م، وحُققت على نسخة واحدة، وهي مصورة مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، والفروقات بينه وبين الطبعة الثانية للكتاب قليلة جدًا.

ومما يلاحظ على عمل المحقق في الكتاب، ما يلي:

- في بداية الكتاب: توسع في الحواشي، وفي أحايين كثيرة، يضع فيها ما لا يدخل في الحديث المبحوث من فوائد، وزيادات في تراجم الرواة.
- لم يعتن بأسانيد المصنف، ولم يتكلم على رجالها في الغالب.
- يتوسع جدًا في ذكر شواهد للحديث المنتقد، مما أخذ حيزًا كبيرًا من الحاشية.
- يختلف نفس المحقق في تحقيق الأحاديث، فتارة يكون مطولًا، وتارة مختصرًا، سيما في آخر الكتاب، حيث أصبح عمله مقتضبًا جدًا، وفاته أشياء كثيرة.
- اعتمد بشكل كبير على عمل العلامة محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ) – رحمه الله – حيث نقل عنه المحقق بالصفحات.
- فاته بعض الطرق المهمة، والتي لها دور كبير في الحكم على الحديث [3]
- اعتنى بشكل جيد بضبط الأسماء

---

(1) ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 164).

(2) توفرت الطبعة في معرض القاهرة لهذا العام (2020م)، وحاولت الوقوف عليها، وقدر الله خلاف ذلك، والله المستعان، وهي مطبوعة عن دار الفاروق– مصر.

(3) ومن باب الإنصاف فإن عمل المحقق كان منذ أكثر من (29عامًا)، فلم تكن تتوفر فيه الموسوعات الإلكترونية الموجودة اليوم فمن الطبيعي أن يفوته مثل هذا.

- ومن أكثر الأشياء التي تؤخذ على المحقق في هذه الطبعة، تداخل الروايات في العمل، حيث يكتفي بالكلام القليل على الرواية المنتقدة، ويتوسع في الكلام على شواهد الرواية وكان همه إثبات صحة الحديث من الطرق الأخرى.
- ثانيًا: الطبعة الثانية للكتاب، والتي صدرت عام (2009م) وقام على تحقيقها: أبو النضر خالد القيسي، وعليها تعليقات مختصرة للدكتور أحمد عبد الله، وطبعت عن دار الصُميعي – المملكة العربية السعودية – وهي التي اعتمدتها في دراستي من ناحية ترتيب الأحاديث، وعزو الصفحات.

وقد اعتمد المؤلف في تحقيقه على نسختين خطيتين، والتي أشرت إليهما سابقًا، وهي أضبط من طبعة الشيخ علي الحلبي، بطبيعة الحال، وظهر ذلك في المقارنة بين المخطوطتين، والتي وضعها المحقق وبينها في الحاشية.

ومما يلاحظ على عمل المحقق في الكتاب ما يلي:

- توسع بشكل كبير في ذكر ترجمة الراوي، وأحيانا تأخذ منه نصف صفحة، وكثير مما ذُكر يمكن الاستغناء عنه.
- لم يعتن كثيرًا، بضبط الأسماء الموجودة في الأسانيد سواء أسانيد مسلم أم المصنف.
- اعتنى بتوثيق روايات المصنف، وبذل فيها جهدًا واضحًا.
- بذل جهدا واضحًا في تحقيقه للأحاديث، وبيان الفروقات بين النسخ.
- خدم الكتاب بتعليقات الدكتور أحمد عبد الله أحمد[1]، والتي كانت تختلف عن رأي المحقق أحيانًا، وهذا من إنصافه.

(1) أستاذ الحديث النبوي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية– الأردن، والمتخصص بعلم العلل، من أهم كتبه: منهج البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير، وهي رسالته للدكتوراه، وقد طبعت عن دار البشائر، و له العديد من الأبحاث المطبوعة.

المبحث الثاني

منهج ابن عمار في الكتاب، ومصادره فيه

المطلب الأول: طريقته في عرض الأسانيد، والمتون.

أولًا: طريقته في عرض الأسانيد:

أ: طريقته في ذكر أسانيد الإمام مسلم:

ابن عمّار يبدأ كل حديث بقوله: ووجدت فيه:...، ثم يسوق الإسناد، وطريقته في ذكر الإسناد كانت مطردة لم تتغير، بحيث: – **لا يذكر إسناد مسلم كاملًا، إلا إذا استدعى النقد ذلك – لا يتقيد بألفاظ التحمل الموجودة في إسناد مسلم دائمًا، فأحيانًا، يضع (عن) مكان حدثنا، وأخبرنا.**

ومثال ذلك: الحديث الأول الذي انتقده ابن عمار، إسناده عند مسلم: "حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ عَنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –.

وساقه ابن عمار هكذا: وجدت في كتاب مسلم الذي سماه الصحيح عن أبي غسان الْمِسْمَعِيّ عن مُعاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كَثير عن أبي قِلابَة عن ثابت بن الضحاك عن النبي – صلى الله عليه وسلم –

وهنا نجد ابن عمّار ساق الإسناد كاملًا والسبب في ذلك أن علة الإسناد في نظر ابن عمّار تكمن في أبي غَسَّانَ الْمِسْمَعِيّ.

وفي الحديث رقم (3) عند ابن عمّار، جاء إسناد مسلم: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، أَنَّ زَيْدًا، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَّامٍ، حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلم –.

ساقه ابن عمار هكذا: وروى من حَدِيث أبان الْعَطَّار عَن يحيى بن أبي كثير أَن زيدًا حَدثه أَن أَبَا سَلام حَدثهُ عَن أبي مَالك الْأَشْعَرِيّ عَن النَّبِي – صلى الله عليه وسلم –.

نجد ابن عمار هنا لم يسق الإسناد كاملًا، واكتفى بذكر جزء من الإسناد، سيما ما يتعلق بموطن العلة في نظره.

ب: طريقته في ذكر الأسانيد التي يسوقها لتعليل الحديث المنتقد.

- غالبًا ما يبدأ ابن عمّار بذكر الإسناد من المدار الرئيسي للرواية، ويذكر الرواة عنه،
- ومثال ذلك الحديث الرابع عند ابن عمار[1]، مدار الرواية (يحيى بن أبي كثير)، فساق ابن عمار الإسناد من عنده، قال: وهذا الحديث قد خالف أصحاب يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمار، رواه علي بن المبارك، وحرب بن شداد، والأوزاعي، عن **يحيى بن أبي كثير**[2].
- أحياناً يكتفي بذكر بعض الرواة عن المدار، و يجمل الباقي، مثل قوله: وهذا حديث قد اختلف فيه على الأعمش فرواه أبو معاوية، وعيسى، وابن فضيل، وعلى بن مسهر، **وجماعة (هكذا)**...[3]
- أحياناً لا يذكر أسماء الرواة عن المدار، ويشير إليهم، مثل قوله: كذلك **رواه المصريون.**[4]، وقوله: وهو حديث **رواه الخلق عن الأعمش**[5].

---

(1) الحديث الرابع (ص: 51).

(2) وانظر كذلك الحديث السابع، (ص: 67)، والحديث الرابع عشر (ص: 96).

(3) الحديث السابع، (ص: 69)، وانظر الحديث: الحادي عشر (ص/ 86)، و الثاني والعشرون، (ص: 119).

(4) الحديث السادس والعشرون، (ص: 133).

(5) الحديث الخامس والثلاثون، (ص: 160).

ثانيًا: طريقته في ذكر المتون:

اتصفت طريقته في ذكر المتون بما يلي:

أ- **يذكر المتن كاملًا لأمرين:**

- **إذا أشار أن العلة واقعة في المتن**، كما في الحديث الأول عند ابن عمار، قال: عن أبي غسان الْمِسْمَعِيّ عن مُعاذ بن هشام عن أبيه عن يحيى بن أبي كَثير عن أبي قِلابَة عن ثابت بن الضحاك عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " **لَيْسَ عَلى الرَّجُل نَذْرٌ فِيما لَا يَمْلِكُ، ولَعْنُ المُؤمِن كَقَتْلِهِ، ومَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشيْءٍ ؛ عُذِّبَ بِهِ يَوْمَ القِيامَةِ**" زاد فيه كلامًا لم يجيء به أحدٌ عن معاذ بن هشام، ولا عن هشام الدستوائي، وهو قوله:" **مَن ادَّعَى دَعْوَى كاذِبَةً لِيَتَكَثَّر بِها، لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إلاَّ قِلَّةً، ومَنْ حَلَفَ عَلى يَمينِ صَبْرٍ فاجِرةٍ**" [1].
- **إذا كان المتن مختصرًا**، فإنه يورده كاملًا، ومثال ذلك: ووجدت في حديث أبي خالد الأحْمَر، عن يزيد بن كَيْسان، عن أبي حازِم، عن أبي هُريرة أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: **لقِّنوا موتاكُم: لا إله إلا اللهُ**[2]
- **في غير الحالتين السابقتين يذكر المتن مختصرًا، ولا يكمله، والأمثلة على ذلك كثيرة في الكتاب**[3].

المطلب الثاني: مصادره في الكتاب

- **أولًا: مصادره في الجرح والتعليل**

تكلم ابن عمّار على عدد لا بأس من الرواة، وفي أحايين قليلة، اعتمد على غيره من النقاد في إطلاق المقولات النقدية على الراوي، وفي الجدول الآتي سأذكر الرواة المتكلم عليهم، وحكمه، ومصدره.

الرقم	اسم الراوي	رقم الحديث	الحكم على الراوي	مصدره في الحكم على الراوي.
1	سُعير بن الخِمْس	1	-وسعير ليس هو ممن يحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث مع قلة ما أسند الأحاديث.	لا يوجد
2	مُعَاوية بن سلّام	3	-ومعاوية كان أعلم عندنا بحديث أخيه زيد بن سلام من يحيى ابن أبي كثير	لا يوجد
3	عبد الله ابن لهيعة	5	-لايحتج به	لا يوجد
4	زَائِدة بن قُدَامة	7	-ثقة متقن	لا يوجد
5	أبو مُعَاوية الضَرِير	9	-كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش/ أبو معاوية في حديث الأعمش حجة وفي غيره لا	عبد الله بن نُمير 2-عثمان بن أبي شيبة.
6	عِكْرِمة بن عَمّار	13	-مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير	يحيى بن سعيد القطان أحمد بن حنبل
7	أيوب بن عُتْبَة	13	-رواية أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة	أحمد بن حنبل.
8	جَعْفَر بن سُلَيمَان	15	-لم يكن عند جعفر كتاب، وعنده أشياء ليست عند غيره -أما جعفر بن سليمان فأكثر عن ثابت،	علي بن المديني

(1) الحديث الأول، (ص: 39)

(2) الحديث التاسع عشر، (ص: 111).

(3) انظر مثلًا، حديث رقم (23، 30).

			وكتب مراسيل، وكان فيها أحاديث مناكير	
9	حُسين بن عَياش	21	-شيخ بدون ابن أعين.	لا يوجد
10	بُكَير بن عَبدالله بن الأشج	23	-أحد علماء أهل مصر	لا يوجد
11	عمرو بن دينار	23	-عمرو بن دينار أثبت من ابن عجلان	لا يوجد
12	المُؤمَّل بن إسْمَاعِيل	24	-دفن كُتبه، وكان يحدث حفظاً، فيخطئ الكثير	لا يوجد
13	أبو عبد الله السّكري	28	-وكان أبو عبدالله أحفظ أهل زمانه – عن هذا الحديث	لا يوجد
14	عَبدالله بن سَعيد المَقبُريّ	29	-شديد الضعف	يحيى بن سعيد القطان
15	عبدالله بن عَامر الأسْلَمِيّ	31	-ضعيف الحديث	لا يوجد
16	سُلَيمَان بن مِهْرَانَ الأعْمَش	35	-كان صاحب تدليس، فربما أخذ عن غير الثقات	لا يوجد

- **ويمكن الخروج من الجدول بما يلي:**
  - يعتمد ابن عمّار أحيانًا على أقوال العلماء السابقين في نقده للراوي، وينقل عنهم كلامهم.
  - جاءت عبارته على الراوي مختصرَة، وواضحَة، ومفيدَة للنقد الذي يريده ابن عمّار، مثل قوله عن أبي عبد الله السّكري: أحفظ أهل زمانه – عن هذا الحديث . ويريد بذلك أن أبا عبد الله أضبط الناس لهذا الحديث [1]
  - جاءت مقولاته النقدية على الراوي مفصّلة، ومفسرة في الغالب مثل قوله: روايته عن فلان مضطربة، وقوله: ليس هو ممن يحتج به؛ لأنه أخطأ في غير حديث.... وغير ذلك.
- **ثانيًا: مصادره في التعليل:**

جاءت المقولات النقدية التي حكم بها ابن عمّار على الأحاديث من نفسه، دون الاعتماد على غيره من النقاد، وهذا بطبيعة الحال، حصيلة علمه، واطلاعه، فهو تلميذ الدارمي، والسّرّاج، وهما من أئمة النقد والاستقراء، وابن عمّار ممن ألف في الأحاديث الصحيحة، كما سبق في ترجمته، ونقدهُ في كتابه دال على إمامته وفهمه الدقيق لهذا العلم

ومن خلال الجدول الآتي سأذكر أنواع العلل التي ذكرها ابن عمّار في كتابه، ومصادره في التعليل:

رقم الحديث في الكتاب	مصدره في التعليل.	نوع العلة
1	لا يوجد	الإدراج في المتن
2	لا يوجد	تعارض الوصل والإرسال
3	لا يوجد	الانقطاع
4	لا يوجد	المزيد في متصل الأسانيد
5	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
6	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
7	لا يوجد	المزيد في متصل الأسانيد
8	لا يوجد	الوهم في اسم الراوي
9	لا يوجد	الإدراج في المتن

(1) الحديث الثامن والعشرون، (ص: 140).

10	لا يوجد	الإدراج في المتن
11	لا يوجد	التفرد مع المخالفة
12	أحمد بن حنبل	الإدراج في المتن
13	- يحيى بن سعيد القطان. - أحمد بن حنبل.	التفرد
14	لا يوجد	الاختلاف في الوصل والإرسال
15	لا يوجد	التفرد
16	يحيى بن معين	1- الاختلاف في الوصل والإرسال 2- الانقطاع ونفي السماع
17	لا يوجد	التفرد
18	لا يوجد	الاختلاف في الرفع والوقف.
19	لا يوجد	التفرد والمخالفة
20	لا يوجد	الاختلاف في الوصل والإرسال
21	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
22	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
23	لا يوجد	الاختلاف في الوصل والإرسال
24	لا يوجد	الاختلاف في الوصل والإرسال
25	- أحمد بن صالح المصري	التفرد
26	لا يوجد	الانقطاع
27	لا يوجد	- إبدال راوٍ براوٍ. - الاختلاف في الرفع والوقف.
28	- أبوعبدالله السّكري.	الاختلا في الوصل والإرسال.
29	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
30	- أحمد بن حنبل. - موسى بن هارون	الانقطاع
31	لا يوجد	إبدال راوٍ براوٍ
32	لا يوجد	الاختلاف في الرفع والوقف.
33	لا يوجد	الانقطاع
34	لا يوجد	المزيد في متصل الأسانيد
35	لا يوجد	الانقطاع
36	لا يوجد	المزيد في متصل الأسانيد

- من خلال الجدول السابق يتضح أن ابن عمّار كان اعتماده على غيره قليل، ونقل عن عدد من العلماء وهم:

- يحيى بن سعيد القطان (198هـ) [1]
- يحيى بن معين(233هـ)[2]
- أبو عبد الله السّكري، إسماعيل بن عبد الله بن خالد (240هـ)[3]
- أحمد بن حنبل (241هـ) [4]
- أحمد بن صالح المصري (248هـ)[5]
- موسى بن هارون(294 هـ) [6]

المطلب الثالث:

منهجه في التعليل.

من خلال تتبعي لابن عمار في كتابه، يمكن إجمال طريقته في التعليل بما يلي:

1- غالبًا ما يصرح ابن عمّار بنوع العلة، ويُشير إلى سببها، ويُبين الصواب من وجهة نظره، وهذا الذي جرى عليه في أغلب الأحاديث، وفي أحايين قليلة يخالف منهجه هذا، فيقتصر على بيان العلة، دون السبب.

ومثال ذلك حديث: إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا.

قال ابن عمّار: وهذا حديث أخطأ فيه عمر بن الوَهّاب الرِّيَاحِيَّ عن يَزيد ابن زُرَيْعٍ لأنه حديث يعرف بمُحَمد بن عَجلان عن القَعْقَاع، وليس لسُهَيل في هذا الإسناد أصل، رواه أُمَية بن بِسْطَام عن يَزيد بن زُرَيْعٍ على الصواب عن رَوْحٌ عن ابن عَجلان عن القَعْقَاع عن أبي صالح عن أبي هُريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – بطوله، وحديث عمر بن عبد الوهاب مختصر[7]

2- يقوي ابن عمّار نقده للأحاديث أحيانًا؛ من خلال حشد الأقوال التي تؤيد قوله.

---

(1) هو الإمام يحيى بن سعيد بن فروخ الأحول، أبو سعيد، قال أبو حاتم: ثقة حافظ، وقال ابن حجر: ثقة متقن حافظ، إمام قدوة، انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات، (7/ 611)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1 / 232)، ابن حجر، تقريب التهذيب: (1 / 1055).نقل عنه ابن عمّار في الحديث (13، 16).

(2) هو الإمام: يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام الغطفاني مولاهم , البغدادي،أبو زكريا، انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات، (9/ 262)، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (1/ 314)،المزي، تهذيب الكمال، (31/ 543)، نقل عنه ابن عمّار في الحديث (16)،

(3) هو الإمام: إسماعيل بن عبد الله بن خالد بن يزيد السكري القرشي العبدري، قال أبو حاتم: صدوق،ووثقه الدارقطني، قال ابن حجر: صدوق، نسب لرأي جهم، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (2 / 181)، المزي، تهذيب الكمال: (3 / 114)، ابن حجر، تقريب التهذيب: (1 / 140)،نقل عنه ابن عمّار في الحديث (28)

(4) هو لإمام الحافظ العلم، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (292/1)، المزي، تهذيب الكمال، (437/1)، نقل عنه ابن عمّار في الأحاديث: (12، 13، 30).

(5)أحمد بن صالح المصري، ابن الطبري، ثقة ثبت، لا يقبل قول النسائي فيه لقصة بينهم !، وقال أبو عمر النمري: " أحمد ثقة صالح مأمون أحد أئمة الحديث، لا يقبل فيه قول النسائي كان أبو زرعة يعده في أئمة الحديث" انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال: (1 / 340)، مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال: (1 / 58) نقل عنه ابن عمّار في الحديث (25).

(6) هو الإمام: موسى بن هارون بن عبد الله بن مروان الحمال، الحافظ،أبو عمران،قال الخطيب البغدادي: كان ثقَّة حافظًا انظر ترجمته: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، (15/ 48)، الذهبي، تاريخ الإسلام، (6/ 1059)، نقل عنه في الحديث (30).

(7) انظر الحديث السادس (ص: 63)، وانظر للمزيد الحديث، (2)، (19)، (32).

وسبق ذكر مصادر ابن عمّار في الجرح والتعديل، وفي التعليل، ومثال ذلك حديث عَائِشة – رضي الله عنها – قالت: جاءتني مسكينة، فأعطيتها ثلاث تمرات...

قال ابن عمار: وهذا عندنا حديث مرسل، وذكر أحمد بن حَنبل أن عِرَاك بن مَالك عن عَائشة مرسل، سمعت مُوسى بن هارون يقول: عِرَاك بن مَالك لا نعلم له سماعاً من عَائشة .[1]

3- **أبرز طريقة استعملها ابن عمّار في النقد، تتبع الروايات عن المدار، وبيان وجه التوافق، والمخالفة في الرواية، وأحيانًا تفوته بعض الطرق، والتي لها أهمية في الحكم على الرواية.**

ومثال ذلك: عند كلامه على الحديث الذي رواه عِكْرِمَةَ بن عمار، عن يحيى بن أبي كَثِير، حدثني أبو سَلمة، قال: حدثني سَالم مولى الْمَهْرِيِّ، عن عَائشة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: " وَيلٌ للأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ".

قال ابن عمّار: وهذا الحديث قد خالف أصحاب يحيى بن أبي كثير عِكرمة بن عَمّار، رواه علَي ابن المُبَارك، وحَرب بن شَداد، والأوزاعي، عن يَحْيى بن أبي كثير[2]

4- **جاءت مقولاته النقدية مفصّلة، وواضحة، بما يخدم النقد الذي يريده ابن عمّار مثل السكري**

ومثال ذلك: كلامه على حديث أبي هُرَيْرَة قال: لما نزلت ﴿ *مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْز بِهِ* ﴾، قال ابن عمّار: فذكر بعض شيوخنا أنه سأل أبا عبد الله السُكّريّ وكان أبو عبد الله أحفظ أهل زمانه عن هذا الحديث فقال: هذا مرسل، محمد بن قيس لم يسمع من أبي هريرة شيئًا [3]

5- **استخدام ابن عمار قرائن التعليل والترجيح في نقده، وكانت واضحة في كتابه.**

مثال ذلك: قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ"، وهذا حديث وهم فيه شَيْبَان و المُؤَمَّلٌ جميعاً، فأما المُؤَمَّلٌ، فكان قد دفن كتبه، وكان يحدث حفظاً فيخطئ الكثير.[4]

6- **يستطرد بالفوائد المتعلقة بالراوية أو الراوي، مثل عدد مروياته، أو صلة القرابة بين الرواة، أو مسائل متعلقة بالسماع.**

ومثال ذلك قوله على حديث ابن عبّاس أن ذُؤَيْبًا الخزاعي حدّث عن – النبي صلى الله عليه وسلم – كان يبعث معه بالبُدن، فبعد انتهاء ابن عمّار من نقده، قال: وقد سمع قَتادة من أخيه مُوسى بن سَلَمة وسِنَان ومُوسى أخوان.

7- **الواضح من نقد ابن عمار أنه لا ينظر إلى مسألة التفريق بين الأصول، والشواهد عند مسلم**، وكانت عبارته واضحة، **قال:" وجدت في كتاب مُسْلم الذي سَمّاه كتاب الصحيح"**[5]، فتعامل ابن عمّار مع الأحاديث كان على حد سواء، وسيظهر من خلال الدراسة العملية للأحاديث موقف مسلم من الرواية التي انتقدها ابن عمّار، ومكانها من الأصول والشواهد.

8- **يتكلم على الرواة، ويصدر حكمه عليهم سواء من كلامه أو الاعتماد على كلام النقاد.**

وسبق ذكر مصادر ابن عمّار في الجرح والتعديل، وكلامه في الرواة.

9- **في الغالب كان يسوق النقولات عن أهل العلم (بالأسانيد)، وهذه ميزة مهمة، في التثبت من كلام العالم**

(1) ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص:144).
(2)انظر الحديث الرابع (ص:51)
(3) انظر الحديث الثامن والعشرين، (ص: 140).
(4) انظر الحديث الرابع والعشرين، (ص:127)
(5) ابن عمّار، علل الأحاديث الموجودة في كتاب صحيح مسلم (ص: 39).

مثال ذلك: عند كلامه على حديث: "كان النبي – صلى الله عليه وسلم – يفتتح الصلاة إذا قام من الليل"، قال: وهو حديث تفرد به عِكْرِمَة بن عَمّار عن يَحْيى وهو مضطرب في حديث يَحْيى بن أبي كَثِير؛ يقال: إنه ليس عنده كتاب.

وحدثني أحمد بن أبي الفَضل المَكّي: حدثنا صَالِح بن أحْمد: حدثنا عَلي؛ قال: سألت يَحْيى(يعني: القطان)، عن أحاديث عكرمة بن عمار، (يعني عن يحيى بن أبي كثير)؟ فضعفها، وقال:ليست بصحاح .

وأخبرنا أحمد بن حمود؛ قال: سمعت أبا زرعة الدمشقي يقول: سمعت أبا عبدالله – يعني: أحمد ابن حنبل – يقول: رواية عكرمة بن عمار، وأيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة [1].

المطلب الرابع

المقولات النقدية والقرائن التي استخدمها ابن عمّار في كتابه.

أولاً: المقولات النقدية التي استخدمها ابن عمّار

تمهيد:

استخدم ابن عمار مجموعة من المقولات النقدية، التي أطلقها على الرواية، اتسمت بالوضوح، والتفصيل، وتخدم الحكم النقدي الذي أراده ابن عمار من بحثه على الأحاديث، وبشكل عام لم تختلف مصطلحات ابن عمار عن غيره من العلماء في نقدهم للأحاديث، وكما سبق أن ابن عمّار قد يستعين بعبارة بعض النقاد السابقين على الأحاديث، ويمكن تقسيم المقولات التي ذكرها ابن عمّار على الأقسام الآتية.

أولاً: المقولات التي أطلقها على الأسانيد، ويمكن تقسيم هذه المقولات على النحو الآتي:

أ- **الانقطاع، ونفي السماع، وعبر عنها بقوله:**

- هذا عندنا حديث مرسل[2]
- هذا الحديث ليس هو مما سمع....[3]

ب- **الخطأ في الإسناد[4]، وعبر ذلك بعدة مقولات، وهي:**

- ليس هذا الحديث عندنا بالصحيح[5]
- ليس هذا بالمحفوظ[6]
- عندي خطأ[7].
- وروايته أثبت الروايات ورواية الثوري عندنا أصح من حديث غيره[8].
- ورفع هذا الحديث عندي غير محفوظ[9].

---

(1) انظر الحديث الثالث عشر، (ص:94)، وانظر الحديث (12)، (25).

(2) انظر الحديث رقم (30).

(3) انظر الحديث رقم (33).

(4) وهذا له صور متعددة مثل: (الخلاف في الرفع والوقف)، (الوصل والإرسال)، (الوهم في اسم الراوي)، (إبدال راو مكان راو).

(5) انظر الحديث (2)، (ص: 42).

(6) انظر الحديث (4)، (ص: 51).

(7) انظر الحديث (5)، (ص: 59).

(8) انظر الحديث (7)، (ص: 67).

(9) انظر الحديث (18)، (ص: 108).

- فيشبه أن يكون سليمان سمعه من عبدالله بن عامر، ولا أعرفه إلا من حديث ابن وهب هكذا[1].
- هؤلاء الذين أرسلوه أثبت وأجل ممن وصله[2].
- ورواية هؤلاء الذين أرسلوا أصح عندنا[3]
- الاضطراب إنما هو من.....
- أفسده....[4]
- والصحيح من حديث ثابت مرسل، وحديث أبان مسند
- نظرت في كتاب.....، فلم أجد لهذين الحديثين أصلًا.
- وهو الصحيح عندنا [5]

ت- التفرد:

- هذا حديث تفرد به جعفر بن سليمان من بين أصحاب ثابت ؛ لم يروه غيره[6].
- تفرد به عكرمة بن عمار عن يحيى وهو مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير[7].
- هذا حديث منكر.[8]
- غير صحيح [9].
- غلط فيه....[10].

ثانياً: المقولات النقدية التي أطلقها على المتون:

أعل ابن عمّار أربعة أحاديث لعلة في متنها، وهي الإدراج والزيادة في المتن[11]، وعبر عن ذلك بقوله:

- وليست هذه الزيادة عندنا محفوظة
- وليس زيادتهما بالمحفوظ.
- ليس بمحفوظ.
- اختصر الحديث

قلت: وهذه العبارات واضحة في بيان خطأ الزيادة التي جاءت في متون هذه الأحاديث، وعدم قبول ابن عمار لها.

(1) انظر الحديث (31)، (ص: 146).
(2) انظر الحديث (14)، (ص:96).
(3) انظر الحديث (20)، (ص:113).
(4) انظر الحديث (23)، (ص:122).
(5) انظر الحديث (21)، (ص:116).
(6) انظر الحديث (15)، (ص: 99).
(7) انظر الحديث (13)، (ص:86).
(8) انظر الحديث (12)، (ص: 90).
(9) انظر الحديث (17)، (ص: 94).
(10) انظر الحديث (19)،(ص: 19).
(11) وهي الأحاديث: (1، 9، 10، 11، 12).

المطلب الخامس

القرائن الحديثية المستخدمة في الكتاب

الظاهر من طريقة النقاد مراعاة القرائن التي تحف الرواية، خاصة عند التفرد أو المخالفة، وفي الغالب تأتي أحكام الناقد على الرواية بناء على هذه القرينة، والناظر في كتب العلل يجد استخدام النقاد لهذه القرائن بشكل واضح، ومن النقاد الذين ساروا على هذا المنهج العلمي ابن عمّار، ويمكن تقسيم القرائن التي اعتمد عليها إلى قسمين [1]:

أولًا: قرائن التعليل: وقد جاءت قرائن التعليل في كتاب ابن عمّار متعددة، وهي:

1- **التفرد:** ومن ذلك قوله: عند الحديث الأول من الكتاب،: "هذا الكلام لا أعلم أحدا ذكره غيره"[2]،وقوله في الحديث الثالث عشر:" وهو حديث تفرد به عكرمة بن عمار عن يحيى وهو مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير"[3].

وفي الحديث الخامس عشر:" وهذا حديث تفرد به جعفر بن سليمان من بين أصحاب ثابت؛ لم يروه غيره"[4]

2- **عدم وجود كتاب عند الراوي.**

وذكر ابن عمار هذه القرينة أكثر من مرة، قال عن أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير:": أنه ليس عنده كتاب"[5].

وقال: عن حديث جعفر بن سليمان عن ثابت:" لم يكن عند جعفر كتاب، وعنده أشياء ليست عند غيره"[6].

3- **حديث الراوي يشبه حديث فلان.**

وهذه قرينة يتبعها النقاد في الكشف عن موطن العلة، قال ابن رجب – رحمه الله –:" حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك. وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم، والمعرفة، التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع"[7].

وعبر ابن عمّار عن هذه القرينة في موضعين من كتابه[8]:، منها عند حديث: أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان إذا كان في سَفر فأسْحر، يقول: سَمع سامع بحمد اللهِ وحُسْن بَلائه عَلينا"،: قال ابن عمّار: وهذا الحديث إنما يعرف بعبدالله بن عامر الأسلمي عن سهيل.....، فيشبه أن يكون سليمان سمعه من عبدالله بن عامر "[9]

---

(1) من الدراسات التي تناولت موضوع القرائن بشكل خاص، وأوضحت طريقة النقاد في استخدامها، 1_ قواعد العلل وقرائن الترجيح، للدكتور عادل الزرقي، طبع سنة (1425هـ)، عن دار المحدث، ويقع الكتاب في (113صفحة)، 2_ قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد، للدكتور حمد العثمان، 1433هـ)، عن دار الفرقان، ويقع في (345صفحة).

(2) ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 41).

(3) المصدر السابق (ص:95).

(4) المصدر السابق (ص:100)

(5) المصدر السابق (ص:95).

(6) المصدر السابق (ص:101)

(7) ابن رجب، شرح علل الترمذي،(1/ 163).

(8) الموضع الأول: (ص: 143).

(9) ابن عمار،علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 146).

4- نفي السماع بين الراويين.

ومن ذلك قول ابن عمار عن حديث عِرَاكِ بن مَالك، عن عَائِشة، قالت: جاءتني مسكينة، فأعطيتها ثلاث تمرات...، وذكر الحديث.

"وهذا عندنا حديث مرسل، وذكر أحمد بن حَنبل أن عِرَاك بن مَالك عن عَائشة مرسل.

سمعت مُوسى بن هارون يقول:عِرَاك بن مَالك لا نعلم له سماعاً من عَائشة [1].

5- النظر في أصول الراوي.

وذلك بأن ينظر الناقد في كتب الراوي، فلا يجد الرواية عنده، فيعل الرواية، واعتمد ابن عمّار على هذه القرينة في الحديث الخامس والعشرين من الكتاب، " لَا يَجُوعُ أَهْلُ بَيْتٍ عِنْدَهُمُ التَّمْرُ"، وحديث" "نعم الإدام الخل"، ونقل ابن عمّار كلام محمد بن صالح المصري[2]، قال أحمد بن صالح:" نظرت في كتاب سُلَيْمَان بن بِلال فلم أجد لهذين الحديثين أصلاً[3].

6- ضعف حفظ الراوي بسبب دفن كتبه.

واستخدم ابن عمّار هذه القرينة عند حديث: مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقًا أُعْطِيَهَا وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ. قال:" وافقه على هذه الرواية المُؤَمَّلٌ بن إسماعيل، وهذا حديث وهم فيه شَيْبَان و المُؤَمَّلٌ جميعاً، فأما المُؤَمَّلٌ، فكان قد دفن كتبه، وكان يحدث حفظاً فيخطئ الكثير"[4].

ثانيًا: قرائن الترجيح.

1- **الترجيح بالحفظ.** ويعبر ابن عمار عن هذه القرينة بقوله (أصح / أثبت)، ومن الأمثلة على ذلك قوله عند حديث أن النبي – صلى الله عليه وسلم – مسح على الخُفيّن والخِمار.

قال ابن عمّار: وهذا حديث قد اختلف فيه على الْأَعْمَش: فرواه أبو مُعاوية، وعيسى، وابن فُضَيل، وعلي بن مُسهر، وجماعة هكذا.....، وقال: **وحديث الثوري عندنا أصح من حديث غيره.**[5]

وقال عند حديث "إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللهِ، تُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ".....: ورواه عمرو بن دينار، عن محمد بن قيس، مرسلاً، وقال محمد بن عَجلان عن مُحمد بن قَيس، عن أبي قَتَادَةَ، عن أبيه، وعمرو بن دينار أثبت من ابن عَجلان، وقد أرسله.[6]

2- **الترجيح بالعدد.** ويعبر عنها ابن عمّار بالناس، مثال ذلك قوله عند حديث: "إِنَّهَا حَرَامٌ مِنْ يَوْمِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ كَانَ أَعْطَى شَيْئًا فَلَا يَأْخُذْهُ".

قال: هذا اللفظ إنما هو لعبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، **رواه عنه الناس.**[7]

3- **الترجيح باعتبار البلد.** استخدم ابن عمّار هذه القرينة عند حديث:" سَمَّيْتُ ابْنَتِي بَرَّةَ، فَقَالَتْ لِي زَيْنَبُ ابنة أَبِي سَلَمَةَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – نَهَى عَنْ هَذَا"

---

(1) المصدر السابق،(ص:144).

(2) سبقت ترجمته في المبحث الثالث: مصادره في الكتاب / المطلب الثاني.

(3) ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 130).

(4) ابن عمار، علل الأحاديث في صحيح مسلم، (ص: 127).

(5) المصدر السابق،(ص: 67)،وانظر: الحديث رقم:(20)، (ص:113).

(6) المصدر السابق، (ص: 122).

(7) ابن عمار، علل الأحاديث في صحيح الإمام مسلم، (ص:116).

قال ابن عمّار: وهذا الحديث بين يَزِيد بْنِ أَبِي حَبِيب و مُحَمَّد بْن عَمْرو بن عَطَاء في إسناده مُحمد بن إسْحاق، كذلك رواه المصريون[1].

4- **الترجيح بالخصوصية بالراوي.** ويدخل في هذه القرينة، طول الصحبة للشيخ، وبلدي الراوي، وقرابته، ومثال ذلك ما قاله ابن عمّار عند حديث: "النَّبِي – صلى الله عليه وسلم – قَالَ الطّهُور شطر الْإِيمَان"، قال ابن عمّار:" رواه معاوية عن أخيه زيد ومعاوية كان أعلم عندنا بحديث أخيه زيد بن سلام من يحيى ابن أبي كثير"[2].

5- **التخصص بحديث معين.** أن يشتهر عن الراوي معرفته، وضبطه لحديث ما، وهذا مشهور في كتب التراجم، والعلل، فيقولون مثلًا، صاحب حديث كذا.....

وذكر ابن عمّار هذه القرينة عند حديث أبي هُرَيْرَة – رضي الله عنه – قال: لما نزلت ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ ﴾[3] فذكر بعض شيوخنا أنه سأل أبا عبد الله السُكّريّ وكان أبو عبد الله أحفظ أهل زمانه عن هذا الحديث.[4]

- **الخاتمة وفيها أبرز النتائج.**

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1-سار ابن عمّار في كتابه على منهج واضح في التعليل؛ وذلك ببيان العلة، وسببها، وبيان حجته، وهذا في جل الأحاديث التي انتقدها ابن عمّار في كتابه.

2-ظهرت القرائن الحديثية في كتاب ابن عمّار بشكل واضح، وكان لها دور في حكمه على الرواية

3-المقولات النقدية عند ابن عمّار لم تخرج عن المألوف من كلام النقاد، واتسمت بالوضوح، والاختصار، وركزت على ما يخدم النص المنتقد.

4-تكلم ابن عمّار في كتابه على الرواة جرحًا وتعديلًا، واستطرد بذكر الفوائد المتعلقة بالراوي أحيانًا، مثل: عدد مرويات الراوي، أو صلة القرابة بين الرواة، أو مسائل متعلقة بالسماع، وكان أحيانًا يعتمد في الجرح والتعديل على أقوال غيره من النقاد ويسوقها مسندًة.

- **التوصيات**

يوصي الباحث بدراسة مناهج الكتب النقدية المتقدمة سيما التي لم تنل حظاً من البحث والدراسة مثل الكتب التي اعتنت بأوهام الرواة، وشروط الأئمة في كتبهم

(1) المصدر السابق،(ص:132).

(2) المصدر السابق (ص: 46).

(3) سورة النساء (آية:4).

(4) ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 140).

قائمة المصادر والمراجع –

1. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، 2003 م، **شعب الإيمان**، حققه، الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: الأولى، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض.
2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن ابى حاتم محمد بن ادريس الرازي،1952 م، **الجرح والتعديل**، ط: الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند
3. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1415، هـ، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، ط: الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.
4. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، 1992م.
5. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، 2002م، **تاريخ بغداد**،المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت.
6. الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، 2003 م، **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط: الأولى، الناشر: دار الغرب الإسلامي.
7. الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 1985 م،المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط: الثالثة، الناشر: مؤسسة الرسالة.
8. ابن رجب، 1987م، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **شرح علل الترمذي**، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، ط: الأولى، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن.
9. ابن رجب، 2001م، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس،ط: السابعة،الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
10. رشيد العطار، يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، 1417هـ، **غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة**، المحقق: محمد خرشافي،ط، الأولى،الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة.
11. الزرقي، عادل الزرقي،(1425هـ)، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، عن دار المحدث.
12. الصفدي، صلاح الدين بن أيبك الصفدي،(2000م). **الوافي بالوفيات**، ت: أحمد الأرناؤوط، دار أحياء التراث،
13. العثمان، حمد العثمان،(1433هـ) **قواعد الترجيح في اختلاف الأسانيد**، عن دار الفرقان.
14. ابن عمار، محمد بن أبي الحسين الهروي،(2009م).**علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**، ت: خالد بن خليل الدرهمي، دار الصميعي، ط: الأولى
15. محمود شاكر، محمود شاكر شاكر الحرستاني،(1980م)، **أفغانستان**، ط: الخامسة المكتب الإسلامي، بيروت.
16. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج،(1980م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط: الأولى،الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت.

17. مسلم، مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،(1334 هـ)، **المسند الصحيح**، " **صحيح مسلم** "، الناشر: دار الجيل – بيروت (مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في استانبول).

18. مغلطاي، علاء الدين بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي،(2001م)، **إكمال تهذيب الكمال**، ت: عادل محمد و أسامة إبراهيم، ط: الأولى، مصر، دار الفاروق.

19. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي،(1997م)، **البداية والنهاية**، ت: عبد الله التركي، ط، الأولى، دار هجر

قائمة المراجع المرومنة

1. Al-Bayhaqi, 2003 AD, The People of Faith, Haqiqah, (In Arabic) Dr. Abdul-Ali Abdul-Hamid Hamid, ed.: First, the publisher: Al-Rashed Library for Publishing and Distribution in Riyadh
2. Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Abi Hatim Muhammad ibn Idris al-Razi, 1952 CE(In Arabic), al-Jarrah wa al-Ta'idil, First Edition, Ottoman Encyclopedia Council Press - Hyderabad Dakkan – India
3. Ibn Hajar, 1415 AH, The Trauma of Discrimination of the Companions, (In Arabic) edited by: Adel Ahmed Abdel-Moawad and Ali Muhammad Moawad, First Edition, Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut.
4. Ibn al-Jawzi, Jamal al-Din Abu al-Faraj ibn al-Jawzi, The Regular History of Nations and Kings(In Arabic), T: Muhammad Abd al-Qadir Atta, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, First Edition, 1992 AD.
5. Al-Khatib Al-Baghdadi, 2002 AD, History of Baghdad, (In Arabic) Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, First Edition, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut.
6. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah al-Dhahabi, 2003 CE, History of Islam and the Loyalties of Celebrities and Celebrities, (In Arabic) Investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, First Edition, Publisher: Dar Al-Gharb Al-Islami.
7. Al-Dhahabi, Biography of the Nobles flags, 1985 AD, the investigator: (In Arabic) a group of investigators under the supervision of Sheikh Shuaib Al-Arna`ut, ed: the third, publisher: The Resala Foundation.
8. Ibn Rajab, 1987 AD, Sharh ilal Al-Tirmidhi, (In Arabic) the investigator: Dr. Humam Abdul Rahim Saeed, ed.: Al-Oula, publisher: Al-Manar Library - Zarqa - Jordan.
9. Ibn Rajab, Zain al-Din Abd al-Rahman bin Ahmad bin Rajab, 2001 CE, Jami` al-Ullum wa al-Hikm fi Sharing fifty hadiths from the Jami` al-Kalam, (In Arabic) the investigator: Shuaib al-Arna`ut - Ibrahim Bagis, ed: the seventh, the publisher: The Resala Foundation - Beirut.
10. Rashid Al-Attar, Yahya bin Ali bin Abdullah bin Ali bin Mufarraj, 1417 AH, deceived the benefits collected in explaining what happened in Sahih Muslim from the interrupted hadiths, the(In Arabic) investigator: Muhammad Khurshafi, i, the first, publisher: Library of Science and Governance - Medina.
11. Al-Zarqa, Adel Al-Zarki, Rules of Causes and Evidence of Weighting, printed in (1425 AH), on the authority of Dar Al-Muhaddith(In Arabic) Adel Al-Zark.

12. Al-Safadi, Salah al-Din ibn Ayb al-Safadi, al-Wafi al-Wafaat, (In Arabic) T: Ahmad al-Arnaout, House of Heritage Revival, 2000 AD.
13. Al-Othman, Hamad Al-Othman, Rules of Weighting in the Difference of Issuers, 1433 AH), on the authority of Dar Al-Furqan(In Arabic) , Hamad Al-Othman
14. Ibn Ammar, Muhammad ibn Abi al-Husayn al-Harawi, The Justifications of the Hadiths in the Sahih Muslim Book, (In Arabic) T: Khalid bin Khalil al-Durhami, Dar al-Sumai'i, First Edition 2009 AD.
15. Mahmoud Shaker, Mahmoud Shaker Shaker Al-Harastani, 1980 AD, Afghanistan, Fifth: The Islamic Office, Beirut(In Arabic), Mahmoud Shaker
16. Muslim, Muslim, Abu Al-Hussein Muslim bin Al-Hajjaj Al-Qushari Al-Nisaburi, 1334 AH), Al-Musnad Al-Sahih, "Sahih Muslim",(In Arabic) publisher: Dar Al-Jeel - Beirut (illustrated from the Turkish edition printed in Istanbul).
17. Maghalatay, Alaa al-Din bin Abdullah al-Bakri al-Masri al-Hakri al-Hanafi, (2001 CE), Completing Tahdheeb al-Kamal, (In Arabic) T.: Adel Muhammad and Usama Ibrahim, ed: First, Egypt, Dar al-Faruq.
18. Ibn Kathir, Abu al-Fida 'Ismail bin Omar bin Kathir al-Qurashi, The Beginning and the End, (In Arabic) T: Abdullah al-Turki, I, The First, 1997 CE, Dar Hajar.